

الله الرحمن

علم أصول الفقه

المطلق و المقيد ١١-٢-٩٧ ٩٥

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

المطلق و المقيد

• [الألفاظ التي يطلق عليها المطلق]

• ف منها اسم الجنس

• كإنسان و رجل و فرس و حيوان و سواد و بياض إلى غير ذلك من أسماء الكليات من الجواهر و الأعراض بل العرضيات و لا ريب أنها موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

- اسامى الجنس
- موضوعة للكليات الطبيعية و الماهية اللابشرط المقسمى

مقدمات الحكمة

الإطلاق و إن لم يكن مدلولاً وضعاً لاسم الجنس لكنه مدلول التزامي لظهور حالي سياقي ينعقد عادة في كلام المتكلم.

مقدمات
الحكمة

اسم الجنس و إن كان موضوعاً للطبيعة المهمة بحيث لو استعمل في المقيد لم يكن مجازاً، لكن عدم ذكر القيد بنفسه يدل على الإطلاق

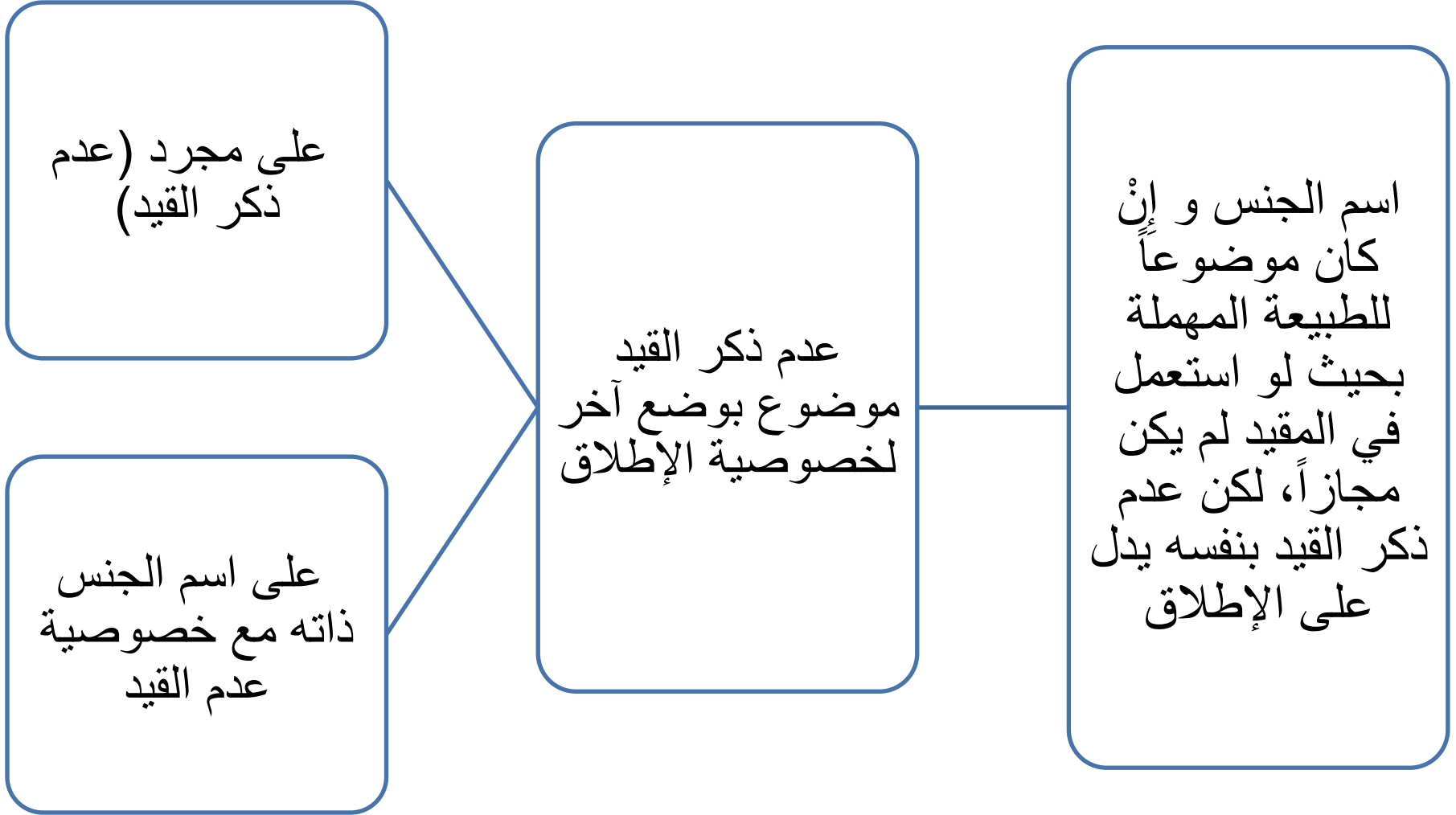
مقدمات الحكمة

مقدمات
الحكمة

اسم الجنس و إن كان موضوعاً
للطبيعة المهملة بحيث لو استعمل
في المقيد لم يكن مجازاً، لكن عدم
ذكر القيد بنفسه يدل على الإطلاق

عدم ذكر القيد
موضوع بوضع
آخر لخصوصية
الإطلاق

مقدمات الحكمة



مقدمات الحكمة

على مجرد (عدم ذكر
القيد)

على اسم الجنس ذاته
مع خصوصية عدم
القيد

عدم ذكر القيد
موضوع بوضع آخر
لخصوصية الإطلاق

ليكون اسم الجنس
موضوعاً بوضعين
أحدهما لا بشرط تجاه
ذكر القيد و عدمه و
الثاني مشروط بعدم
ذكر القيد، و
الموضوع في الوضع
الأول هو ذات
الطبيعة المهملة و في
الوضع الثاني هو
خصوص الطبيعة
المطلقة،

مقدمات الحكمة

أَنْ يكون المتكلم في **مقام البيان** لا
في مقام الإهمال و الإجمال.

أَنْ لا **ينصب قرينة** متصلة على
التقييد.

أَنْ لا يكون بين الافراد **قدر متيقن**
في **مقام التخاطب**.

مقدمات الحكمة في
رأي المحقق
الخراساني

مقدمات الحكمة

- و قد ذكر المحقق الخراسانيّ (قده) في مقام بيان مقدمات الحكمة ثلاث مقدمات هي:
- أولاً- أن يكون المتكلم في مقام البيان لا في مقام الإهمال و الإجمال.
- ثانياً- أن لا ينصب قرينة متصلة على التقييد.
- ثالثاً- أن لا يكون بين الافراد قدر متيقن في مقام التخاطب.

مقدمات الحكمة

- أمّا المقدمة الأولى فقول بأنها تثبت بالأصل فإنَّ الأصل في حق كل متكلم أن يكون في مقام البيان لا في مقام الإهمال و الإجمال،

مقدمات الحكمة

- و هذا الأصل إن أرادوا به الظهور فهو ما قلناه من أن ظاهر حال كل متكلم انه في مقام بيان تمام مرامه بكلامه،
- و إن أرادوا به الحجية العقلائية بمعنى أن العقلاء تبانوا على حمل كلام المتكلم على انه صادر في مقام البيان بحيث يكون كل كلام حجة تعبداً على ان صاحبه في مقام البيان،
- فجوابه: انه لا يوجد في المقام أصل عقلائي تعبدى ما عدى أصالة الظهور فليس تبانى العقلاء على الحمل المذكور إلا صغرى من صغريات أصالة الظهور.

مقدمات الحكمة

- و الخلاصة انه لا يوجد في المقام إلاّ الظهور الحالى المذكور مع كبرى حجية الظهور و هذا هو جوهر القضية في المقدمة الأولى و إن كانت كلمات الأصحاب غائمة في المقام.

مقدمات الحكمة

- ثم انَّ هذا الظهور الّذى ترمز إليه المقدمة الأولى لا يعيّن انَّ المتكلم فى مقام بيان أى شىء و انما يعيّن انَّ الشىء الّذى هو فى مقام بيانه يكون هو بصدد بيان تامه، فانَّ كل كلام يصدر من المتكلم لا بدّ و أنّ يكون بصدد معنى و بعد أنّ يتعين ذلك المعنى بالظهورات اللفظية يأتى دور ظهور حال المتكلم فى انه فى مقام بيان تمام ذلك المعنى

مقدمات الحكمة

- فمثلاً عند ما يقول المولى. «كلوا مما افترسه الكلب» يجب أن نعيّن أولاً انه هل بصدد الإرشاد إلى تذكية فريسته أو إلى طهارة فريسته و بعد استظهار المعنى الأول مثلاً يأتي دور ظهور حال المولى في انه بصدد بيان كل ماله دخل في المعنى الذي عيناه بالاستظهار، و المدلول الالتزامى لهذا الظهور حينئذ انه لا يقصد نوعاً معيناً من ماهية الكلب و إلاً لكان تركه لذكر القيد الذي يعين ذلك النوع خلفاً للظهور المذكور.

مقدمات الحكمة

- و الخلاصة انَّ دور المقدمة الأولى انما يبدأ بعد تعيين أصل المرام. و هذا هو المعنى بكلمات الفقهاء في الاستدلالات الفقهية من المنع أحياناً عن التمسك بدلالة إطلاقية بدعوى عدم كون المطلق مسوقاً لبيان هذه الجهة مع اعترافهم بان مقتضى الأصل كون المتكلم في مقام البيان

مقدمات الحكمة

- و أمّا المقدمة الثانية فقد جاءت بصياغتين:
- الصياغة الأولى: ما نقلناها عن المحقق الخراسانيّ (قده) و هي (عدم نصب قرينة متصلة على التقييد).
- الصياغة الثانية: ما جرى عليها رأى مدرسة المحقق النائيني (قده) و هي (عدم نصب قرينة متصلة أو منفصلة على التقييد).

مقدمات الحكمة

- و هاتان الصياغتان **مشتركتان** في اشتراط عدم نصب قرينة متصلة على التقييد
- و **تمتاز** الصياغة الثانية باشتراط عدم نصب قرينة منفصلة على التقييد أيضاً.
- فنتكلم
- أولاً فيما به **الاشتراك** بين الصياغتين
- و ثانياً فيما **امتازت** به الصياغة الثانية.

مقدمات الحكمة

- أمّا بما به الاشتراك بين الصياغتين أعنى اشتراط عدم نصب قرينة متصلة على التقييد. ففيه ثلاثة احتمالات:

المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة

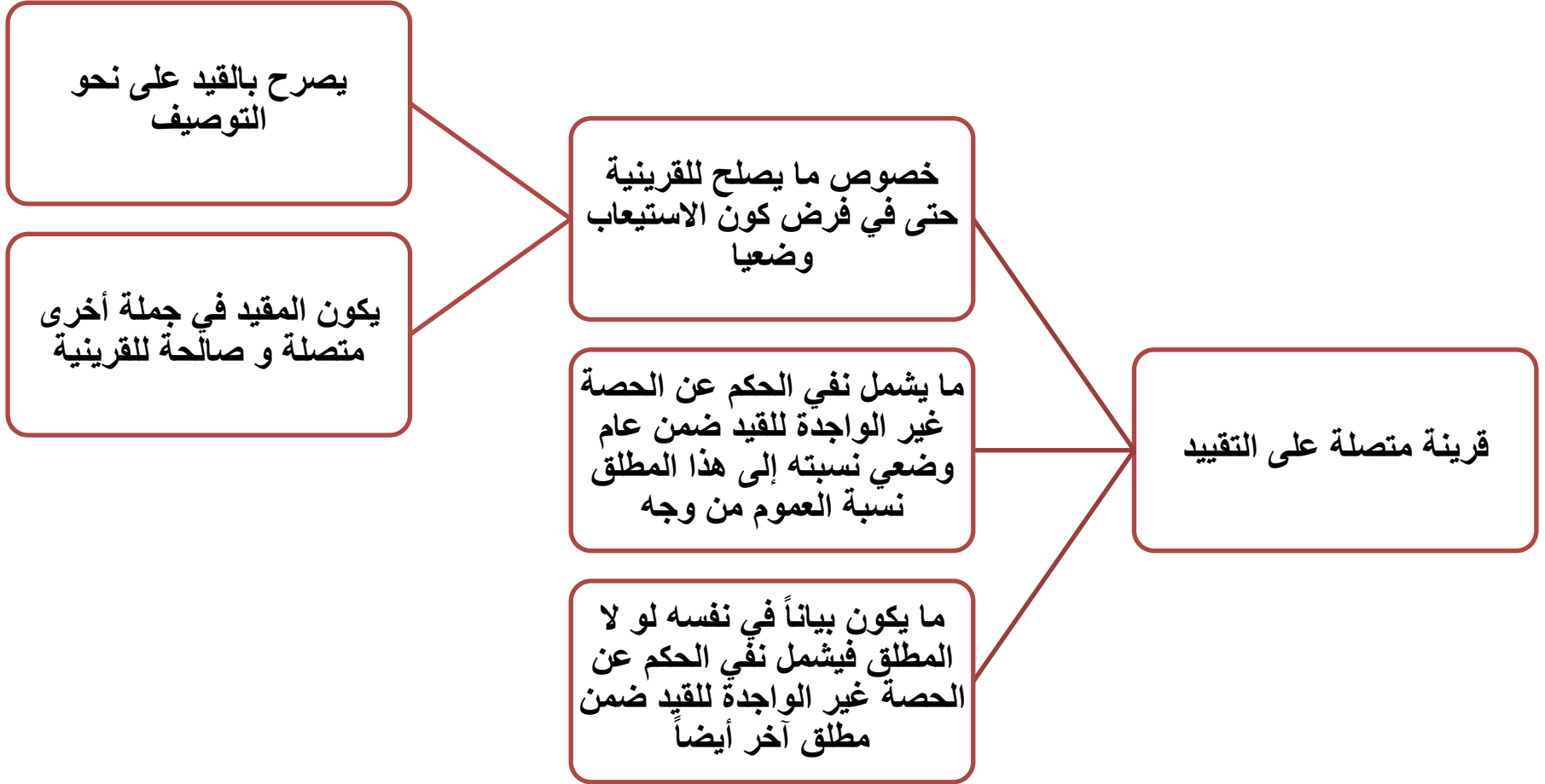
خصوص ما يصلح للقرينية حتى في فرض كون الاستيعاب وضعياً

ما يشمل نفي الحكم عن الحصة غير الواجدة للقيد ضمن عام وضعي نسبته إلى هذا المطلق نسبة العموم من وجه

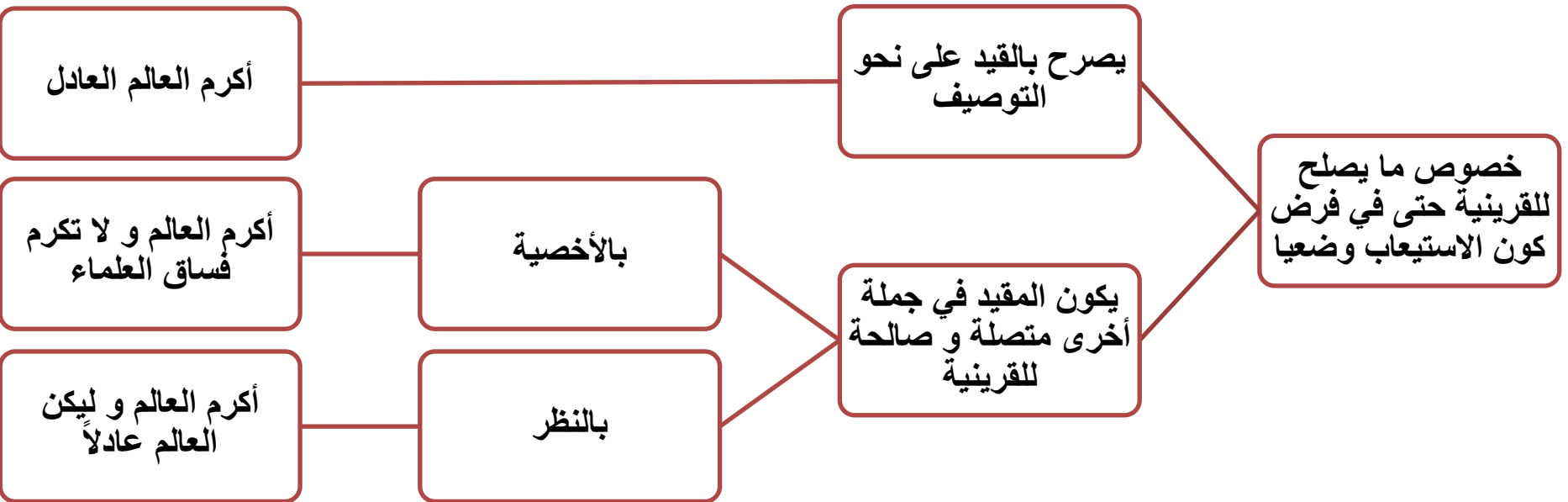
ما يكون بياناً في نفسه لو لا المطلق فيشمل نفي الحكم عن الحصة غير الواجدة للقيد ضمن مطلق آخر أيضاً

قرينة متصلة على التقييد

المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة



المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة



مقدمات الحكمة

- الاحتمال الأول - أن يكون المقصود بالقرينة خصوص ما يصلح للقرينة حتى في فرض كون الاستيعاب وضعياً،
- كأن يصرح بالقييد على نحو التوصيف فيقول مثلاً **(أكرم العالم العادل)**
- أو يكون المقيد في جملة أخرى متصلة وصالحة للقرينة
- أمّا بالأخصية كأن يقول **(أكرم العالم و لا تكرم فساق العلماء)**
- أو بالنظر كأن يقول **(أكرم العالم و ليكن العالم عادلاً)**.

مقدمات الحكمة

- فإنَّ القرينة في مثل هذه الموارد صالحة للقرينية - علي ما هو الصحيح - حتى لو أُبدلنا الإطلاق بالعموم الوضعي فقلنا مثلاً (أكرم كل عالم عادل) و (أكرم كل عالم و لا تكرم فساق العلماء) و (أكرم كل عالم و ليكن عادلاً) و مقتضى هذا الاحتمال انَّ ما ينافي الدلالة الإطلاقيه انما هو مثل هذه القرينة،

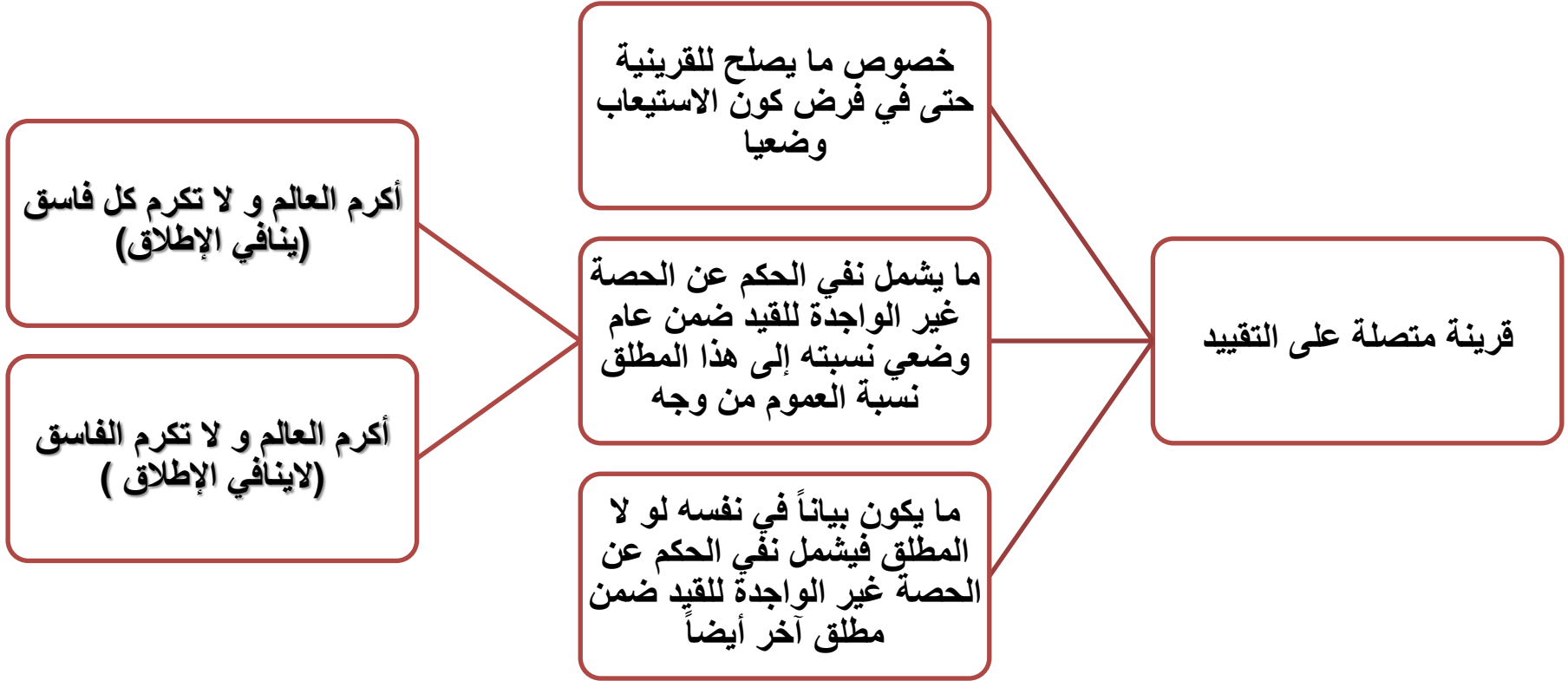
مقدمات الحكمة

- و أمّا إذا اكتفى في مقام نصب القرينة بإبراز نفي الحكم عن الحصّة غير الواجدة للقيّد ضمن مطلق آخر أو ضمن عام فلا ينافي ذلك الدلالة الإطلاقيّة لأنّ هذا العام أو المطلق الآخر لا يصلح للقرينية حتى في فرض تبديل ذلك المطلق بالعموم الوضعي، ضرورة أنّ النسبة حينئذٍ بين العامين أو بين العام و المطلق تكون هي العموم من وجه، و حينئذٍ تتم الدلالة الإطلاقيّة في هذا المطلق غاية الأمر أنه يكون مزاحماً بالدلالة الإطلاقيّة في المطلق الآخر أو بالدلالة الوضعيّة في العام.

مقدمات الحكمة

- فمثلاً إذا قال (أكرم العالم و لا تكرم الفاسق) أو (أكرم العالم و لا تكرم كل فاسق) فبناءً على الاحتمال المذكور ليست الجملة الثانية منافية لمقتضى الإطلاق في (أكرم العالم) و إن كانت مزاحمة له.

المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة



مقدمات الحكمة

- الاحتمال الثاني - أن يكون المقصود بالقرينة ما يشمل نفي الحكم عن الحصة غير الواجدة للقيود ضمن عام وضعي نسبته إلى هذا المطلق نسبة العموم من وجه كما في (أكرم العالم و لا تكرم كل فاسق) لا ضمن مطلق آخر نسبته كذلك.

مقدمات الحكمة

- و مقتضى هذا الاحتمال انَّ ما ينافى الدلالة الإطلاقيه لا يختص بما كان ينافيها بناءً على الاحتمال الأول بل يشمل ما كان ضمن العموم بالنحو الذي بينا دون ما كان ضمن الإطلاق
- و عليه فقوله: **(لا تكرم كل فاسق)** عقيب **(أكرم العالم)** ينافى أصل انعقاد الإطلاق في أكرم العالم لا انه ينعقد الإطلاق و يزاحمه.
- بخلاف ما إذا قال **(لا تكرم الفاسق)** عقيب قوله **(أكرم العالم)** فانَّ مقتضى الإطلاق حينئذٍ في كلٍّ من الجملتين بناءً على هذا الاحتمال تام و لكنهما متزاحمان.

المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة

خصوص ما يصلح للقرينية
حتى في فرض كون الاستيعاب
وضعياً

ما يشمل نفي الحكم عن الحصاة
غير الواجدة للقييد ضمن عام
وضعي نسبته إلى هذا المطلق
نسبة العموم من وجه

قرينة متصلة على التقييد

ما يكون بياناً في نفسه لو لا
المطلق فيشمل نفي الحكم عن
الحصاة غير الواجدة للقييد ضمن
مطلق آخر أيضاً

يشمل نفي الحكم عن الحصاة
غير الواجدة للقييد ضمن مطلق
آخر أيضاً

المقصود بالقرينة في مقدمات الحكمة

أكرم العالم و
لا تكرم الفاسق

يشمل نفي
الحكم عن
الحصاة غير
الواجدة للقيد
ضمن مطلق
آخر أيضاً

ما يكون بياناً
في نفسه لو لا
المطلق فيشمل
نفي الحكم عن
الحصاة غير
الواجدة للقيد
ضمن مطلق
آخر أيضاً

قرينة متصلة
على التقييد

مقدمات الحكمة

- الاحتمال الثالث - أن يكون المقصود بالقرينة ما يكون بياناً في نفسه لو لا المطلق فيشمل نفي الحكم عن الحصة غير الواجدة للقيّد ضمن مطلق آخر أيضاً بحيث لا يتم مقتضى الإطلاق في قوله (أكرم العالم و لا تكرم الفاسق) لا بلحاظ (العالم) في الجملة الأولى و لا بلحاظ (الفاسق) في الجملة الثانية.

مقدمات الحكمة

- هذه ثلاثة احتمالات فيما به الاشتراك بين الصياغتين المذكورتين للمقدمة الثانية من مقدمات الحكمة. و ما به الاشتراك بين هذه الاحتمالات الثلاث عبارة عن اشتراط عدم ذكر ما يصلح للقرينية بالنحو المذكور في الاحتمال الأول، و لا شك في مساهمة ذلك في تكوين الدلالة الإطلاقيه إذ بدونه لا تتم الملازمة بين إرادة الإطلاق و بين مقتضى ظهور حال المتكلم في انه بصدد بيان تمام مرامه، فانه إن كان يريد المقيد و قد نصب القرينة على التقييد بالنحو المذكور في الاحتمال الأول فبيانه حينئذٍ يفى بتمام مرامه حتماً فيكون قد عمل بمقتضى ظهور حاله.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir